Vol.(9) Issue. (1) April 2026,

Faculty of Economics, Sirte University (Vol (9), No (1)
Economic Studies Journal (ESJ), مجلة الدراسات الاقتصادية
كلية الاقتصاد – جامعة سرت Faculty of Economics, Sirte University
https://journal.su.edu.ly/index.php/esj/ar
https://doi.org/10.37375/esj.v9i1.3986

أثر التضخم على حجم الائتمان في المصارف التجارية الليبية

د. إبراهيم مسعود الفرجاني
أستاذ ، قسم تمويل ومصارف، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا
Abraheem.masoud@uob.edu.ly

أ. طارق نوري المزوغي
محاضر مساعد، قسم تمويل ومصارف، كلية إدارة الاعمال، الجامعة الدولية الليبية، بنغازي، ليبيا
Tareq.almezughi@sib.com.ly

تاريخ الاستلام:2025.10.23 تاريخ القبول: 2026.02.08 تاريخ النشر:2026.04.01

الملخص

هدف البحث إلى التعرف على أثر التضخم على حجم الائتمان المصرفي بالمصارف التجارية الليبية، تم استخدام التحليل الإحصائي لمعامل الارتباط بيرسون ومعامل الانحدار البسيط، ولتحقيق هدف البحث تم صياغة فرضية واحدة، وبلغ عدد المصارف محل البحث سبعة مصارف تجارية ليبية، وهي: (مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، المصرف التجاري الوطني، مصرف شمال أفريقيا، المصرف المتوسط، مصرف التجارة والتنمية، مصرف الصحاري)، ويرجع سبب اختيار هذه المصارف لتوافر البيانات في الفترة المحددة من سنة 2011 إلى سنة 2018، ولكبر حجمها حسب حجم الائتمان، واعتمد البحث على القوائم المالية للمصارف في جمع البيانات، وكذلك التقارير المنشورة من مصرف ليبيا المركزي، كما استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التضخم لا يؤثر على حجم الائتمان المصرفي، خلال فترة الدراسة 2011- 2018، وقد أوصى البحث بضرورة قيام المصارف التجارية الليبية بالنظر في حجم الائتمان المصرفي وكذلك سبل إدارته ، كما نوهى على ضرورة أن يقوم مصرف ليبيا المركزي مستخدما أدواته المباشرة وغير المباشرة بالتأثير على حجم وجودة الائتمان المصرفي الممنوح والجهات الموجه لها الائتمان.

الكلمات المفتاحية

المصارف التجارية، التضخم، حجم الائتمان

Effect on the volume of bank credit within Libyan commercial banks

Prof. Ibrahim Masood Alfirjani * **Prof. Tareq Nuri Almezughi****

*Professor, Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, University of Benghazi, Benghazi, Libya.

**Assistant Lecturer, Department of Finance and Banking, Faculty of Business Administration, Libyan International University, Benghazi, Libya.

***Abraheem.masoud@uob.edu.ly** ****Tareq.almezughi@sib.com.ly**

Abstract

The primary objective of this study is to investigate the influence of inflation on the volume of bank credit within Libyan commercial banks, employing statistical analysis such as the Pearson correlation coefficient and simple regression coefficient. In pursuit of this objective, a singular hypothesis was formulated. The study encompasses seven notable Libyan commercial banks: (Jumhouria Bank, Al-Wahda Bank, National Commercial Bank, North African Bank, Mediterranean Bank, Bank of Commerce and Development, and Sahara Bank). The selection of these banks is based on the availability of comprehensive data of the banks in question, as well as their substantial credit volumes spanning the years 2011-2018, Data aggregation relied on the financial statements of the aforementioned banks and publicly accessible reports issued by the Central Bank of Libya. The analytical framework adopted herein is predominantly descriptive in nature, The findings yielded by this research indicate that inflation exhibited no significant impact on bank credit volume throughout the study duration spanning from 2011-2018. Consequently, it is recommended that Libyan commercial banks carefully consider strategies to manage bank credit volumes. Furthermore, emphasis is placed on the imperative for the Central Bank of Libya to adeptly leverage both direct and indirect mechanisms at its disposal to effectively modulate the volume and quality of banking credit.

Keywords

Commercial banks, influence, volume of bank

© Sirte University 2026

الإطار العام للبحث:

1.المقدمة:

أثارت أزمة المصارف العالمية الأخيرة فضول الاقتصاديين، حيث أعادت توجيه النظر لتقييم المحددات التي من شأنها تأجيج أزمات أخرى مماثلة، فمتغيرات الاقتصاد الكلي مثل التضخم تلعب دور كبير في هذا، فالتضخم المرتفع يمكن أن يأجج أزمات مصرفية جديد (Poudel, 2013).

وبما أن المصارف التجارية تعد احدى أهم محركات الاقتصاد القومي، والتي يعد تطورها والخدمات التي تقدمها تنعكس على التطور الاقتصادي بالدولة؛ فهي أهم مصادر التمويل للقطاعات المختلفة (عبد اللطيف ويوسف، 2006).

وأهمية المصارف التجارية تأتي من شيئين رئيسيين تقوم بها: أولها وظائفها، والمتركزة في جذب المدخرات وخلق النقود، وثانيهما أنشطتها سواء التقليدية مثل: قبول الودائع ومنح الائتمان، أو غير التقليدية مثل: تمويل الاستثمارات وإدارة أموال المتعاملين معها (أحمد، 2005).

وأشارت العديد من النظريات الاقتصادية إلى وجود علاقة بين الائتمان المصرفي وأحوال الاقتصاد الكلي، حيث إن أحوال الاقتصاد من تضخم وكساد تؤثر في حجم الائتمان المصرفي، بحيث إن التغيرات في حالة الاقتصاد الكلي تؤثر على نوع وحجم محفظة القروض بالمصارف التجارية (Sheefeni ,2015).

2.الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تمت حول الائتمان المصرفي والتضخم، وبالنظر إلى إن الدراسات السابقة تمثل نقطة الانطلاقة لأي باحث، فإننا اطلعنا على مجموعة من تلك الأبحاث التي تناولت موضوع الائتمان المصرفي والتضخم، وقمنا باختيار المجموعة التالية من الدراسات:

دراسة (2022) Ángel and Zermeño : هدفت هذه الدراسة لتقييم أثار معدلات التضخم على الائتمان المصرفي باستخدام بيانات 32 ولاية مكسيكية وذلك عن الفترة من عام 2003م إلى 2015م. تم استخدام النماذج الإحصائية التالية (OLS المجمعة، والتأثيرات الثابتة، والتأثيرات العشوائية) وكذلك تم استخدام النماذج الديناميكية التالية (المجموعة المتوسطة، المجموعة المتوسطة المجمعة، والتأثيرات الديناميكية الثابتة) لتحليل العلاقة على المدى القصير والطويل. توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها، أن معدلات التضخم لها آثار سلبية على الائتمان على المدى الطويل، بينما تكون إيجابية في الغالب على المدى القصير.

دراسة حماوي وعبد الرحمان (2022): هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين التضخم والتمويل المصرفي في المصارف العاملة بالسودان، وذلك عن الفترة من 2008م إلى 2019م. وللوصول لنتائج هذه الدراسة تم استخدام اختبار استقرار السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك. وتوصلت الدراسة لنتائج مفادها وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من التضخم نحو التمويل المصرفي وكذلك وجود علاقة توازنيه طويلة الأمد بين التمويل المصرفي والتضخم.

دراسة (2021) Gomes : هدفت هذه الدراسة لتحديد العلاقة بين معدل التضخم السنوي ومعدل الإقراض الأساسي وحجم الإقراض الجديد والقروض المتعثرة لمصرف بنغلاديش التجاري، وذلك عن الفترة من 2011م إلى 2020م. توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها، وجود علاقة ايجابية بين معدل التضخم مستوى الإقراض الأساسي للمصرف، والتي تبين أن للتضخم تأثير كبير على سعر الإقراض الأساسي لبنك بنغلاديش التجاري. كما أوضحت النتائج أن ارتفاع التضخم أدى إلى ارتفاع معدل القروض المتعثرة بالمصرف.

دراسة (2020) Christianti: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة ما بين معدلات الإقراض المرتفعة في إندونيسيا وارتفاع معدل التضخم وعدم الكفاءة المصرفية وذلك عن الفترة من 2009م إلى 2017م. تم استخدام تحليل السلاسل الزمنية المقطعية الشهرية لأربع فئات من المصارف التجارية في إندونيسيا. توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن معدل التضخم لديه تأثير إيجابي على معدلات الفائدة للقروض الرأس مالية وقروض الاستثمار فقط، بينما كان تأثير التضخم على معدلات الائتمان الاستهلاكي تأثير سلبي.

دراسة (2020) Sinaga and others : هدفت هذه الدراسة لقياس أثر سعر الصرف، التضخم، وسعر فائدة المصرف المركزي الإندونيسي، وكذلك أثر المؤسسات المالية المانحة للائتمان على توزيع الائتمان وأثره على القروض المتعثرة في المصارف التجارية الإندونيسية، وذلك باستخدام المنهج الكمي في التحليل. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن التضخم ليس له تأثير كبير على كمية القروض المتعثرة في المصارف التجارية الأندونيسية.

دراسة (2018) Rwigi: هدفت هذه الدراسة لقياس أثر التضخم على سلوكيات الاقراض، فيما يتعلق بالتضخم وتكاليف التمويل لخمسة مصارف تجارية كينية، وذلك عن الفترة من 2012م إلى 2016م. وللوصول للنتائج استخدم الباحث اسلوب التحليل الوصفي. وتوصلت الدراسة لنتائج مفادها، إن للتضخم أثر إيجابي

ذا أهمية على حجم القروض الممنوحة وكذلك حجم القروض المتعثرة في المصارف التجارية الكينية.

دراسة Chioma and others (2014) : هدفت هذه الدراسة لفحص العلاقة بين التضخم ومستويات الربح وقرار الإقراض في المصارف التجارية المذكورة في البورصة النيجيرية، وذلك عن الفترة من 2000م إلى 2014م. تم استخدام تحليل الانحدار الخطي لاختبار فرضيات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها، أن هناك علاقة إيجابية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية بين التضخم وأداء المصارف وقرار الاستثمار (الإقراض) للمصارف التجارية العاملة في نيجيريا.

دراسة Arslan and Yaprakli (2008) : هدفت هذه الدراسة لقياس العلاقة بين القروض المصرفية والتضخم الاقتصادي في الاقتصاد التركي باستخدام بيانات الفترة من 1983م إلى 2007م. وللوصول لنتائج الدراسة تم استخدام تحليل يوهانسون للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن القروض المصرفية تتأثر سلبا بالتضخم، في حين أن التضخم يتأثر إيجابيا بالائتمان المصرفي على المدى الطويل.

3. ما يميز البحث عن الدراسات السابقة:

لم تقم الدراسات السابقة بتغطية البيئة الليبية وقياس أثر التضخم فيها على القطاع المصرفي الليبي. ومن هذا المنطلق تم تسليط الضوء نحو إجراء المزيد من الدراسات بهذا الشأن في ليبيا، نظرا لقلة الدراسات العربية التي تستهدف هذا الموضوع، كما أن الدراسة الحالية قامت بالتركيز على أثر التضخم على حجم الائتمان المصرفي بشكل خاص على غرار العديد من الدراسات السابقة والتي كان أثر التضخم على حجم الائتمان ليس بالهدف الأساسي لها.

4. مشكلة البحث:

تلعب المصارف دوراً رئيساً في توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث أنها تعد حلقة الوصل بين فئتين في المجتمع هما فئة المدخرين أو المودعين وفئة المقترضين، بحيث يتولى المصرف وظيفة جذب أموال المدخرين أو المودعين واستخدام تلك الأموال في تمويل أعماله المصرفية (الفرجاني، 2020).

أدى عدم الاستقرار المالي والسياسي، الذي شهدته ولازالت تشهده ليبيا، إلى التأثير سلبا على العملة الليبية وكذلك أدى إلى زيادة سائر أسعار السلع والخدمات بالدولة الليبية. أي الزيادة المستمرة في الاسعار بشكل عام بالدولة وهذا ما يعرف في الاقتصاد بالتضخم.

وبما أن المصارف التجارية تعد من أهم محركات الاقتصاد بأي دولة حيث أنها تقوم بتزويد كافة القطاعات بالائتمان المصرفي اللازم لتمويل احتياجاتها المختلفة، والذي بدوره يعد من أكبر وأهم استخدامات موارد المصارف التجارية، ونظرا للارتباط الوثيق بين معدلات التضخم ومستويات الائتمان الممنوح والمسموح به وما له من أثر على الاقتصاد الوطني، فإنه من المهم قياس العلاقة بين التضخم والائتمان المصرفي من خلال الاجابة على التساؤل التالي:

هل يؤثر التضخم على حجم الائتمان المصرفي بالمصارف التجارية الليبية؟

الليبية؟

5. فرضيات البحث:

اعتمد البحث على فرضية واحدة على النحو التالي:

"لا يوجد أثر للتضخم على حجم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية الليبية ".

6. هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على أثر التضخم على حجم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من سنة 2011 الى سنة 2018.

7. أهمية البحث:

يستمد البحث اهميته من مساهمته العملية والعلمية على النحو الآتي:

1. تزويد المكتبة الليبية والعربية بدراسة متخصصة في تأثير متغير من متغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم) على الائتمان الصرفي في البيئة الليبية.
2. تزويد مدراء الائتمان ومتخذي القرار بالمصارف التجارية الليبية بدراسة محكمة تبين أثر التضخم على حجم الائتمان المصرفي للاستفادة منها في واقعهم العملي وتمكينهم من اتخاذ قرارات أكثر موضوعية.
3. تزويد صناع السياسة الاقتصادية بالدولة الليبية بالمعلومات حول أثر التضخم على الائتمان المصرفي مما سيساعدهم في توجيهها بشكل أفضل.

الإطار النظري للبحث:

1. ماهية الائتمان المصرفي:

إن جميع الاقتصاديات الحديثة تعتمد بشكل كبير على الائتمان المصرفي، وكلما كان الاقتصاد أكثر تطورا وكان ينتج أكثر ويستهلك أكثر زادت الحاجة للائتمان المصرفي لتغطية حاجيات المنتجين والمستهلكين.

فهنالك اعتقاد سائد حول الائتمان يقول بأن المديونية هي عبء يضعف تطور الاقتصاد القومي، بينما يرون ان الدائنية شيء مفيد، ويصيبهم القلق عند سماعهم بازدياد مديونية الحكومة ومنشأت الاعمال، وهذا الخلط غير مبرر حيث إن هذه المدفوعات تلغى

بعضها البعض حيث ان فكرة الائتمان هي انه يجب ان يكون هناك طرفين لإتمام الصفقة، المقترض هو المدين، والمقرض هو الدائن والذى يتحصل على أمواله في تاريخ الاستحقاق بالإضافة الى الفوائد (رزق، 2009).

بالإضافة إلى أن المصارف التجارية لا تقوم بمنح الائتمان المصرفي بدون رقابة بل يتم ذلك وفقا للضوابط الموضوعة من السلطة النقدية المتمثلة بالمصرف المركزي، والتي هي الاخرى تضع في عين الاعتبار الوضع الاقتصادي السائد بالبلد من تضخم أو انكماش، وبناء عليه تحدد السقوف الائتمانية المسموح لكل مصرف بمنحها.

توجد مجموعة من التعريفات الخاصة بالائتمان المصرفي ومنها ما يلي:

عرف (الافندي، 2018: 123) الائتمان المصرفي على أنه "هو تقديم البنوك كل التسهيلات الائتمانية الممكنة للأفراد وشركات الأعمال من أجل تلبية احتياجاتهم التمويلية للأنشطة المختلفة ولآجال محددة ومختلفة مقابل حصول البنوك على عائد معين"

كما أن (عفانة، 2015: 10) قام بتعريف الائتمان على النحو التالي: " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعيا أو معنويا، بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد"

وعرفه (سلمان، 2014: 305) على أنه "هو الأموال المقرضة للأفراد وأصحاب المهن والمشروعات في شكل نقدي مقابل تعهد المقترض بسداد تلك الأموال، وفوائدها والعملات والمصاريف المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ متفق عليها مقابل الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف العميل على السداد بدون أي خسائر."

أما (الوادي وآخرون، 2010: 127) عرفوه على أساس أنه "امداد العناصر العاملة في ميادين النشاط الاقتصادي بالنقود الحاضرة أو ما يقوم مقامها لتيسير المبادلات".

2. أهمية الائتمان المصرفي:

للائتمان المصرفي أهمية في كافة القطاعات الاقتصادية سواء كانت تجارية، خدمية أو صناعية وذلك لتمويل احتياجاتهم المختلفة من مواد أولية، سلع وغيرها، وكذا هو الحال للمستهلكين فحصولهم على التمويل يساعدهم في توفير احتياجاتهم من السلع والخدمات، وبذلك أصبح المصرف شريكا في كل عملية من عمليات طالبي الائتمان بتوفير الاموال اللازمة لتلك الفئات، وكل هذا يلعب دورا مهم في تحريك عجلة الاقتصاد والتأثير في الناتج المحلي الإجمالي إما سلبا أو إيجابا.

3. خصائص الائتمان المصرفي:

تتمثل خصائص الائتمان المصرفي فيما يلي (كنعان، 2011):

1 . الائتمان المصرفي يعد علاقة نقدية تتوسطها الثقة بين المقترض والمقرض، أملا في تحصل الأخير على أمواله في تاريخ الاستحقاق.

2 . إن مبلغ الدين عادة ما يطلق عليه بالقيم الحاضرة.

3 . يجب ان يمتلك الدائن كامل الاموال المطلوبة من قبل المدين.

4 سبب التخلي عن القيم الحاضرة هو الربح (سعر الفائدة).

5. يمكن الائتمان المستفيد من تمويل احتياجاته المختلفة.

6 . يزيد الائتمان من النمو الاقتصادي، وذلك بزيادة كلا من الإنتاج والاستهلاك.

4. مفهوم التضخم:

التضخم هو أحد المشاكل الاقتصادية التي لا تزال تعاني منها جميع البلدان النامية أو المتقدمة في العالم على حد سواء، مما يجعلها قضية مهمة تم فيها العديد من الدراسات، من بين أمور أخرى، فهو من اهم الظواهر التي يتم بناء السياسة الاقتصادية والبرامج الحكومية عليها ويشكل أحد أهداف سياسة الاقتصاد الكلي.

قام (طه، 2021: 05) بتعريف التضخم على أنه "هو الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعاً مستمراً في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين".

كما قام كلا من (الخطيب وديباب، 2014: 225) بتعريف التضخم على أنه "هو الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي، بما يؤدي إلى زيادات مستمرة في الاسعار يتم قياسها عن طريق التغيرات الحادثة في الارقام القياسية لأسعار، هذه الزيادة في الاسعار تكون في جميع السلع والخدمات ولكن بنسب مختلفة، ويستفيد منه المدين بينما يتضرر منه الدائن".

5. قياس التضخم:

قياس التضخم هو من الأشياء الضرورية والتي يتحتم على صانعي السياسة الاقتصادية القيام به، وذلك للوقوف على مدى حجم التضخم وبالتالي وضع السياسات المناسبة للتعامل مع هذا التضخم.

فإن قياس التضخم يتم من خلال استخدام احدى طرق الأرقام القياسية والتي تعتبر أداة إحصائية للقياس بناء على سنة أساس معينة، ومن الضروري عند اختيار سنة الأساس أن تكون سنة تتميز بالاستقرار وخلوها من الازمات الاقتصادية والحروب (قناوي، 2005).

توجد العديد من أنواع الأرقام القياسية التي تستخدم لقياس التضخم وأهمها ما يلي (قناوي، 2005):

1. الرقم القياسي لأسعار المستهلكين: ويقيس هذا الرقم نسبة التغير الحاصلة في تكاليف الحصول على السلع والخدمات المستخدمة من قبل الاسر متوسطة الدخل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الرقم القياسي هو المستخدم في قياس التضخم في ليبيا، وذلك حسب تقارير مصرف ليبيا المركزي.

2. الرقم القياسي لأسعار الجملة: وهذا الرقم يقيس نسبة التغير في متوسط أسعار مجموعة من السلع الوسيطة والمستخدمة في إنتاج سلع أخرى.

3. مخفض السعر لإجمالي الناتج القومي: ويقيس هذا الرقم نسبة التغير في متوسط أسعار عدد من السلع الوسيطة والاستهلاكية والرأس مالية.

الإطار التطبيقي للبحث:

1. منهجية البحث:

اتبع البحث المنهج الوصفي؛ حيث تعد هذه الدراسة وصفية من حيث الغرض، ويعرف المنهج الوصفي (Descriptive method) بأنه " وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية رقمية، فتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى، وقد يقتصر هذا المنهج على وضع قائم في فترة زمنية معينة محددة أو تطويراً يشمل عدة فترات زمنية " (دويدري، 183:2000).

ومن اجل الوصول لهدف البحث تم استخدام المنهج الوصفي بمدخليه الوثائقي والكمي، وذلك بمراجعة الادبيات والدراسات السابقة لصياغة المشكلة وأيضا الإطار النظري، كما تم استخدام التقارير والقوائم المالية للمصارف ذات العلاقة لجمع بيانات البحث للتحليل، وأخيرا تم استخدام التحليلات الإحصائية للوقوف على نتيجة اختبار فرضيات الدراسة وصياغة النتائج والتوصيات.

2. مجتمع وعينة البحث

تكون مجتمع البحث من مجموعة المصارف التجارية العاملة في ليبيا ، ولتحقيق الغرض من هذا البحث تم دراسة المصارف التجارية الرئيسية السبعة، وذلك لتوافر البيانات عن هذه المصارف في الفترة المحددة من سنة 2011 إلى سنة 2018، ولكبر حجمها حسب حجم الائتمان وهي: (مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، المصرف التجاري الوطني، مصرف شمال أفريقيا، المصرف المتوسط، مصرف التجارة والتنمية، مصرف الصحاري).

3. حدود البحث:

حدود موضوعية: اقتصر البحث على قياس أثر التضخم على حجم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية الليبية.

حدود مكانية: اقتصر البحث على سبعة مصارف تجارية عاملة في ليبيا وهي: (مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة، مصرف الصحاري، مصرف التجارة والتنمية، مصرف شمال افريقيا، مصرف المتوسط).

حدود زمنية: غطى البحث فترة ثمانية سنوات وذلك عن الفترة 2011- 2018.

4. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS V. 25)، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق الهدف منها وباستخدام التحليل الوصفي لسلوك بيانات البحث، وتحليل الارتباط بيرسون، لتحديد العلاقة بين معدل التضخم وحجم الائتمان المصرفي بالمصارف محل البحث، وتحليل الانحدار الخطي البسيط.

5. التحليل الوصفي لبيانات البحث:

للقيام بهذا التحليل تم استخدام البيانات الواردة بنشرات مصرف ليبيا المركزي، وكذلك تلك المتحصل عليها من المصارف التجارية محل البحث، وذلك للوقوف على التغيرات التي حدثت بكلا من معدل التضخم السنوي، حجم الائتمان المصرفي عن الفترة من 2011-2018.

جدول (1): معدل التضخم السنوي في الدولة الليبية*

السنوات	معدل التضخم
2011	15.90
2012	6.10
2013	2.60
2014	2.40
2015	9.80
2016	25.90
2017	28.50
2018	9.30

*إعداد الباحثان بالرجوع الى نشرات مصرف ليبيا المركزي

يتبين من جدول (1) أن التضخم سجل أعلى مستويات له في السنوات 2011 و2016 و2017، بينما سجل التضخم في السنوات 2012 و2015 و2018 مستويات تضخم عالية ولكن أقل بفارق واضح عنه في السنوات 2011 و2016 و2017، وسجل التضخم أقل مستويات له خلال 2013 و 2014.

جدول (2): حجم الائتمان المصرفي في مصرف الجمهورية*

السنوات	حجم الائتمان
2011	5,421,012,000
2012	6,715,480,000
2013	8,257,549,000
2014	8,663,181,000
2015	8,986,210,000
2016	8,476,581,000
2017	7,967,779,000
2018	7,169,304,333

*إعداد الباحثان بالرجوع الى القوائم المالية بمصرف الجمهورية

يتبين من جدول (2) أن حجم الائتمان المصرفي أخذ بالارتفاع ابتداء من سنة 2011 مسجلا أعلى مستوى له سنة 2015، من بعد عام 2015 بدا الائتمان المصرفي بالانخفاض تدريجيا وصولا إلى العام 2018، وبشكل عام يلاحظ أن حجم الائتمان المصرفي هو أكبر بشكل ملحوظ عما كان عليه عام 2011.

جدول (3): حجم الائتمان المصرفي في المصرف التجاري الوطني*

السنوات	حجم الائتمان
2011	2,367,977,357
2012	2,985,029,787
3,611,316,039	2013
4,381,891,032	2014
4,698,399,999	2015
4,357,948,922	2016
3,832,684,820	2017
3,639,609,057	2018

*إعداد الباحثان بالرجوع الى القوائم المالية بالمصرف التجاري الوطني

يتبين من خلال جدول (3) أن حجم الائتمان المصرفي أخذ بالارتفاع ابتداء من سنة 2011 مسجلا أعلى مستوى له سنة 2015. بعد عام 2015 بدأ بالانخفاض تدريجيا وصولا إلى العام 2018، وبشكل عام يلاحظ أن حجم الائتمان المصرفي هو أكبر بشكل ملحوظ عما كان عليه عام 2011.

جدول (4): حجم الائتمان المصرفي في مصرف الوحدة*

السنوات	حجم الائتمان
2011	1,805,041,000
2012	2,611,093,000
2013	2,208,733,000
2014	2,657,897,000
2015	2,291,047,000
2016	2,089,301,000
2017	1,966,218,000
2018	1,970,961,000

*إعداد الباحثان بالرجوع الى القوائم المالية بمصرف الوحدة

يتبين من جدول (4) أن حجم الائتمان المصرفي حقق أعلى مستويات له في العامين 2012- 2014، حيث بدأ بالهبوط في العام 2015 وصولا للعام 2018، إن حجم الائتمان المصرفي بشكل عام في جميع السنوات هو أعلى منه سنة 2011، أخذ حجم الائتمان المصرفي بالهبوط من عام 2014 وصولا إلى العام 2018 حيث عاد وازداد بفارق بسيط عما كان عليه في العام السابق له.

جدول (5): حجم الائتمان المصرفي في مصرف الصحاري*

السنوات	حجم الائتمان
2011	1,718,378,747
2012	1,795,893,741
2013	1,888,418,882
2014	1,725,468,524
2015	1,637,907,538
2016	1,581,049,791
2017	1,532,952,917
2018	1,476,864,565

*إعداد الباحثان بالرجوع الى القوائم المالية بمصرف الصحاري

يتبين من جدول (5) أن حجم الائتمان المصرفي أخذ بالازدياد من العام 2011 محققا أعلى مستوى له عام 2013، كما يلاحظ أن حجم الائتمان المصرفي أخذ بالهبوط ابتداء من العام 2014 وصولا للعام 2018، بيد أن هذا الانخفاض لم يكن كبيرا ولا سريعا.

جدول (6): حجم الائتمان المصرفي في مصرف التجارة والتنمية*

السنوات	حجم الائتمان
2011	414,747,076
2012	433,175,130
2013	450,800,881
2014	453,215,811
2015	486,432,363
2016	490,974,286
2017	582,975,374
2018	580,976,529

*إعداد الباحثان بالرجوع الى القوائم المالية بمصرف التجارة والتنمية

يتبين من جدول (6) أن حجم الائتمان المصرفي أخذ بالازدياد انطلاقا من العام 2011 محققا أعلى مستوى له عام 2017 يليه عام 2018 بفارق بسيط، وبشكل عام يلاحظ أن حجم الائتمان المصرفي هو أكبر بشكل ملحوظ عما كان عليه عام 2011.

جدول (7): حجم الائتمان المصرفي في مصرف شمال افريقيا*

السنوات	حجم الائتمان
2011	597,139,900
2012	733,997,067
2013	836,979,875
2014	934,318,207
2015	883,592,095
2016	831,799,627
2017	757,156,147
2018	710,354,057

*إعداد الباحثان بالرجوع الى القوائم المالية بمصرف شمال افريقيا

يتبين من جدول (7) أن حجم الائتمان المصرفي أخذ بالارتفاع ابتداء من سنة 2011 مسجلا أعلى مستوى له سنة 2014، من بعد عام 2014 بدأ الائتمان المصرفي بالانخفاض تدريجيا وصولا إلى العام 2018، وبشكل عام يلاحظ أن حجم الائتمان المصرفي هو أكبر بشكل ملحوظ عما كان عليه عام 2011.

جدول (8): حجم الائتمان المصرفي في مصرف المتوسط*

السنوات	حجم الائتمان
2011	28,264,778
2012	31,569,909
2013	36,479,055
2014	34,811,629
2015	35,562,988
2016	34,496,402
2017	34,871,479
2018	34,402,871

*إعداد الباحثان بالرجوع الى القوائم المالية بمصرف المتوسط

يتبين من جدول (8) أن حجم الائتمان المصرفي أخذ بالارتفاع ابتداء من سنة 2011 مسجلا أعلى مستوى له سنة 2013، أنخفض حجم الائتمان المصرفي عام 2014 عما كان عليه في العام الذي سبقه، ومن هنا أخذ بالتذبذب بشكل طفيف صعودا ونزولا في السنوات التالية وصولا إلى العام 2018، بشكل عام يمكننا أن نلاحظ أن حجم الائتمان المصرفي هو أكبر بشكل ملحوظ عما كان عليه عام 2011.

جدول (9): متوسط حجم الائتمان بالمصارف عينة البحث*

السنوات	حجم الائتمان
2011	12,352,560,858
2012	15,306,238,634
2013	17,290,276,732
2014	18,850,783,203
2015	19,019,151,983
2016	17,862,151,028
2017	16,674,637,737
2018	15,582,472,412

*إعداد الباحثان

يتبين من خلال جدول (9) أن متوسط حجم الائتمان المصرفي أخذ بالارتفاع ابتداء من سنة 2011 مسجلا أعلى مستوى له سنة 2015 تليها سنة 2014 بفارق بسيط، من بعد عام 2015 بدأ متوسط حجم الائتمان المصرفي بالانخفاض تدريجيا وصولا إلى العام 2018، وبشكل عام يلاحظ أن متوسط حجم الائتمان المصرفي في السنوات 2012- 2018 هو أكبر بشكل ملحوظ مما كان عليه عام 2011.

6. التوزيع الطبيعي لبيانات البحث:

نظرا لإتباع البحث الأسلوب الاحصائي في تحليل البيانات للوقوف على أثر التضخم على حجم الائتمان المصرفي، يتحتم القيام بإجراء اختبار التوزيع الطبيعي لشابيرو (Shapiro-Wilk test)، وذلك بغية التأكد من خلو بيانات البحث من المشكلات الإحصائية كأن لا تكون تتبع التوزيع الطبيعي، والذي من شأنه التأثر على نتائج اختبار فرضيات البحث، وبالتالي تفسير الظاهرة محل البحث تفسيرا مضللا، يوضح جدول (10) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لشابيرو (Shapiro-Wilk test) وذلك كما يلي:

جدول (10): نتائج التوزيع الطبيعي*

عينة البحث	Shapiro-Wilk	قيمة الدلالة
8	0.856	0.108

*إعداد الباحثان بالرجوع الى نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

اتضح من نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لشابيرو (Shapiro-Wilk test) المبينة في جدول (10) أن متغيرات البحث تتبع التوزيع الطبيعي وذلك بمستوى معنوية أعلى من 0.050، بالتالي تمكن إجراء الاختبار الإحصائي المعلمي.

7. اختبار الارتباط بين المتغيرات

تم اختبار معامل الارتباط بيرسون لمعرفة طبيعة وقوة واتجاه العلاقة ما بين كلا من التضخم وحجم الائتمان المصرفي، فالعلاقة تكون طردية حالة كون الإشارة موجبة، وتكون عكسية حالة كون الإشارة سالبة، وتزداد دلالة الإشارة قوة كلما اقتربت من الواحد الصحيح سواء في الاتجاه الموجب أو السالب (حسن واخرون، 2012).

يوضح الجدول (11) نتيجة اختبار بيرسون للارتباط ما بين معدل التضخم وحجم الائتمان المصرفي.

جدول (11): اختبار الارتباط بين التضخم وحجم الائتمان *

عينة البحث	معامل الارتباط	معامل التحديد
8	-0.189	0.654

*إعداد الباحثان بالرجوع الى نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

بالنظر للجدول (11) يتضح وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين التضخم وحجم الائتمان المصرفي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.189-)، والتضخم يفسر 65.4% من التباين في المتغير التابع (حجم الائتمان المصرفي).

8. اختبار فرضية البحث

تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرضية البحث وذلك وفقا للاتي:

"نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة في حال كانت قيمة الأهمية النسبية sig المحسوبة أكبر من 5%".

تم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS لتحليل المتغيرات، حيث تم ادخال التضخم على أنه المتغير المستقل وحجم الائتمان المصرفي كمتغير تابع.

الفرضية الأولى H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم على حجم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية **α=0.05**.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم على حجم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية **α=0.05**

تم من خلال تحليل الانحدار البسيط لكلا من التضخم وحجم الائتمان المصرفي الموضح بالجدول (12) التوصل لنتيجة الدلالة الإحصائية والتي كانت (0.654) أي أنه أكبر من 5%، وبهذا تم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، وهي " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم على حجم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية **α=0.05** ".

جدول (12): اختبار فرضية البحث*

النموذج	(Constant)	التضخم
المعاملات غير المعيارية	20.783	-0.002
الخطأ	0.064	0.004
المعاملات المعيارية		-0.189
اختبار (t)	326.532	-0.471
مستوى المعنوية	0	0.654

*إعداد الباحثان بالرجوع الى نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

9. نتائج البحث

توصل البحث من خلال التحليل لبيانات البحث وباستخدام التحليل الاحصائي واختباره للفرضية إلى عدة نتائج مفادها الاتي:

1- إن حجم الائتمان المصرفي عبر السنوات في المصارف التجارية محل الدراسة تميزت بالكبر، وشهدت ارتفاعا متواترا فيها بلغ ذروته سنة 2015، وحيث كان حجم الائتمان المصرفي في عمومه أكبر منه في سنة الأساس 2011.

2- العلاقة ما بين التضخم وحجم الائتمان المصرفي هي علاقة عكسية ضعيفة.

3- لا يوجد أثر للتضخم على حجم الائتمان المصرفي.

10. توصيات البحث

بناء على النتائج التي توصل إليها البحث يمكن اقتراح بعض التوصيات والتي على النحو التالي:

1- يتوجب على المصارف التجارية النظر في حجم وجودة الائتمان المصرفي.

2- إجراء تدريب للعاملين بالمصارف خصوصا العاملين بأقسام وإدارات الائتمان على الطرق الحديثة في إدارة الائتمان ومخاطره.

3- على مصرف ليبيا المركزي أن يقوم بالرقابة الفعالة على حجم الائتمان المصرفي ونوعه والجهات المستفيدة منه.

4- يفترض أن يقوم مصرف ليبيا المركزي بسياساته المباشرة والغير مباشرة بالتأثير على الائتمان المصرفي من حيث الجهات الموجه لها الائتمان وحجم الائتمان.

المراجع

1. أحمد، وفاء يوسف (2005)، إطار محاسبي مقترح للرقابة الفورية على المخاطر في البنوك التجارية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

2. الافندي، محمد أحمد (2018)، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الاردن.

3. حماوي، مباركة وعبد الرحمان، عبد القادر (2022)، علاقة التمويل البنكي بالتضخم في السودان خلال الفترة 2008-2019، Journal of Economic Growth and Enterpreneurship JEGE، العدد 5، رقم 2، ص ص 150:167.
4. الخطيب، فاروق بن صالح ودياب، عبد العزيز بن أحمد (2014)، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.
5. دويدري، رجاء وحيد (2000)، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، ط 1، دار الفكر المعاصر، دمشق، سورية.
6. رزق، ميراندا زغلول (2009)، النقود والبنوك، جامعة بنها، بنها، مصر.
7. سلمان، نادية طالب (2014)، أثر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها على كفاية رأس المال، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 41، ص ص 297:32.
8. طه، رانيا الشيخ (2021)، التضخم أسبابه، أثاره، وسبل معالجته، صندوق النقد العربي، العدد 18، أبو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة.
9. عبد اللطيف، أحمد ورضا، يوسف (2006)، نموذج مقترح للتنبؤ بالسيولة في البنوك التجارية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة -جامعة عين شمس، العدد الأول، ص ص 1-32.
10. عفانة، محمد كمال كامل (2015)، إدارة الائتمان المصرفي، ط 1، اليازوري، عمان، الأردن.
11. الفرجاني، إبراهيم مسعود (2020)، مقدمة في التمويل، مركز البحوث والاستشارات جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا.
12. قناوي، عزت (2005)، أساسيات في النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم، مصر.
13. كنعان، علي (2011)، النقود والصيرفة والسياسات النقدية، جامعة دمشق، دمشق، سورية.
14. الوادي، محمود حسين وسمحان، حسين محمد وسمحان، سهيل أحمد (2010)، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، عمان، الاردن.
15. Ángel, Miguel & Zermeño, Tinoco (2022), Inflation and Bank Credit, Investigación Administrativa, vol. 51, No. 129, Enero-Junio, PP 1:20.
16. Arslan, R. & Yapraklı, S. (2008), Banka Kredileri ve Enflasyon Arasındaki İlişki: Türkiye Üzerine Ekonometrik Bir Analiz (1983-2007), Istanbul Üniversitesi, İktisat Fakültesi Ekonometri ve İstatistik Dergisi, PP 88:103.
17. Chioma, D. Oleka & Adanma, S. Eyisi & Clementina, N. Onyeze (2014), Empirical Study of the Impact of Inflation on Bank Performance: Implication for Investment Decision Making in Banking Industry in Nigeria, Humanity & Social Sciences Journal, Vol 9, No 2, PP 61:71.
18. Christianti, Ari (2020), High Lending Rates in Indonesia: Inflation Rates and Bank Inefficiencies, SAR Journal. Vol. 3, No. 3, Pages 95:100.
19. Gomes, Raju Lenard (2021), Inflation Effect on Commercial Banks' Lending Rate in Bangladesh, Bachelor's degree thesis, Department of Business Adminisration Sonargaon University, Dhaka, Bangladesh.